



APA

الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 25 كانون الثاني 2023

عين على العدو الأربعاء 25-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- المتحدث باسم جيش العدو: قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود، اعتقلت خلال الليل 11 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة.
- إنقاذ بلا حدود: أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شمال شرق رام الله.
- "إسرائيل اليوم": "بعد سلسلة اجتماعات بين وزير جيش العدو "غالانت" ووزير الجيش والمالية و"سموترتش" وتنتيها هو اتفقت حكومة العدو على:
 - ضخ مئات الآف من المستوطنين إلى الضفة الغربية، في إطار مشروع المليون مستوطن.
 - إقامة 18 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية.
 - إدخال عدد السكان الفلسطينيين ضمن بيانات "الوزارات الإسرائيلية" (الضم الصغير).
 - شرعنة البؤر الاستيطانية الجديدة، والمصادقة على إقامة وشرعنة مستوطنة أفيتار على جبل صبيح وحومش شمال نابلس.
 - نقل الإدارة المدنية لسلطة الحكومة المدنية.
 - شق طرق التفافية جديدة واستكمال القديمة.
 - اختصار إجراءات البناء الاستيطاني لتسهيل عمليات التخطيط والبناء والإنشاءات الاستيطانية.

الشأن الإقليمي والدولي:

- نيردפורي-القناة 12: يغادر وزير جيش العدو "يوآف غالانت" إلى الولايات المتحدة الليلة لعقد سلسلة من الاجتماعات الأمنية، والشخص الذي سيشتغل منصبه سيكون وزير الخارجية "كوهين" وليس "سموتريتش".
- يديعوت أحرونوت: سافر رئيس كيان العدو "هرتسوغ" إلى بلجيكا استعداداً لإحياء اليوم العالمي لذكرى المحرقة، وقال قبل مغادرته إنه سيروي "قصة ضحايا المحرقة والناجين منها، ويوضح التحدي الهائل الذي يواجه إسرائيل، المتمثل في اندفاع إيران لامتلاك أسلحة نووية، وكذلك موضوع الأسرى والمفقودين في غزة، ومطالبة حماس بإطلاق سراحهم فوراً".
- القناة 12 العبرية: رفض المتحدث باسم البنتاغون تأكيد أن مخزونات الذخيرة التي أرسلتها الولايات المتحدة إلى أوكرانيا جاءت من "إسرائيل".
- موقع والا العبري: توجه رئيس وزراء العدو "بنيامين نتنياهو" إلى الأردن اليوم للقاء العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وناقش الزعيمان القضايا الإقليمية، مؤكداً التعاون الاستراتيجي والأمني والاقتصادي بما يساهم في استقرار المنطقة، كما باركا الصداقة والشراكة الطويلة الأمد بين "إسرائيل" والمملكة الأردنية.
- القناة 12 العبرية: مسؤول سياسي: نتنياهو وملك الأردن اتفقا على آلية تنسيق لتجنب التصعيد الخطابي
- القناة 12 العبرية: قال المتحدث باسم البنتاغون إن المناورات المشتركة للجيش الأمريكي والجيش الإسرائيلي هي "الأكبر والأكثر أهمية".
- القناة 12 العبرية: قلق إسرائيلي: "أعيد افتتاح مطار عسكري شمال سوريا هذا الأسبوع بمساعدة روسيا، ووضعت كمية كبيرة من البطاريات المضادة للطائرات حوله - في "المؤسسة الأمنية الإسرائيلية" يخشون من أن يستخدم الإيرانيون المطار لتوريد شحنات أسلحتهم، وهذا يعني أن "إسرائيل" ستجد صعوبة في التصرف عسكرياً لمنع هذا الأمر، خوفاً من إلحاق الضرر بالمعدات أو الطائرات الروسية التي ستعمل أيضاً منه - في "إسرائيل" هناك قلق من أن هذا هو بداية لسلسلة من المزايا الروسية للإيرانيين مقابل مساعدتهم العسكرية للجيش الروسي في الحرب في أوكرانيا.
- مسؤول أردني لصحيفة "إسرائيل اليوم": "إذا اقتحم الوزير بن غفير أو أي وزير آخر المسجد الأقصى مرة أخرى، فإن ذلك سيعني أحد أمرين: إما أن زيارة نتنياهو والملك فشلت، أو أن نتنياهو

يجرؤ على تحدي الملك، وأن رسائل الاحتجاج لم تكن حازمة بما فيه الكفاية، هناك قلق من احتمال أن يقرر وزير صهيوني اقتحام الأقصى مرة أخرى، لأن هذا يعتبر تغييراً في السياسة ولا يمكن للأردن الموافقة على ذلك.

الشأن الداخلي:

- قناة كان العبرية: قوات جيش العدو أنقذت الليلة شخصاً يبلغ من العمر 17 عاماً دخل في حقل ألغام جنوب الجولان، الإنقاذ جرى بمشاركة في الجهود قوات هندسية من الفرقة 210 مع وحدة "يهلوم" للمهام الخاصة، وتم إرسال مروحية وفرق طبية.
- قناة كان العبرية: تظاهر العشرات من نشطاء اليمين أمام منزل رئيسة المحكمة العليا "استير حايبوت"، كما وصل نشطاء من منظمات الاحتجاج ضد الحكومة إلى مكان الحادث ووقعت مواجهات بين الطرفين، تم اعتقال ناشط يميني في المكان.
- إيتمار بن غفير في مؤتمر صحفي: "الخبراء في مكثي يحذرون من سيناريو معركة -حارس الأسوار 2-، منذ أن توليت منصبتي جلست في العديد من تقييمات الوضع، والمناقشات، وفي جميعها لاحظت أن خطراً كبيراً يهدد الأمن القومي لإسرائيل، وأهمها هو السيناريو الذي أسمعته من معظم الخبراء لدينا وهو أن معركة -حارس الأسوار 2- على الأبواب، لذلك يجب تعزيز الشرطة وحرس الحدود وإنشاء حرس وطني قوي يمنع تكرار السيناريو."
- رئيس كيان العدو "هرتسوغ": "أرى أمام عيني الانقسامات والتفككات في داخلنا، والتي تزداد عمقاً، إننا نواجه لحظات مصيرية ستؤثر علينا، يجب أن نعود إلى رشدنا ونتحمل المسؤولية ونحمي ما بنينا هنا، تحتاج دولة إسرائيل ويمكن أن تصل إلى العام الثمانين، يجب أن نسعى جاهدين من أجل اتفاقيات واسعة، انعدام الحوار يمزقنا، وأنا أقول لكم بوضوح: إن برميل المتفجرات هذا على وشك الانفجار، هذا وقت طارئ والمسؤولية تقع على عاتقنا."
- معاريف: "رئيس الكنيسة أمير أوحانا" يعلن أنه سيؤسس لجنة الأخلاقيات في الكنيسة اليوم، وفقاً لسلطته بموجب قانون حصانة أعضاء الكنيسة وحقوقهم وواجباتهم، وستضم اللجنة الأعضاء "يانون أزولاي" من حزب (شاس) الذي سيكون رئيس اللجنة، و"عميت هاليفي" (الليكود)، و"بينينا تمانو شطا" (معسكر الدولة)، و"مئير كوهين" (يش عتيد).

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- وزير الأمن القومي في حكومة العدو "إيتمار بن غفير": "مع كل الاحترام للأردن، لكنني اقتحمت وسأستمر في اقتحام المسجد الأقصى، إسرائيل مستقلة، وليس عليها وصاية من أي دولة أخرى."
- وزير النقب والجليل في حكومة العدو "يتسحاق فاسرلاف": "أعزم تقديم شكوى ضد عضو الكنيست عوفر كاسيف، الذي يستمر في التشهير بي، ووصفني الليلة الماضية في جلسة الكنيست بالقمامة."
- "يوآف غالانت": "أتاحت لي الجولة التي قمت بها اليوم في ذراع البر، تكوين انطباع عن القدرات والوسائل التي تستخدمها القوات البرية، في مواجهة السيناريوهات المختلفة، لقد تحدثت مع كبار القادة، حول الحفاظ على قوة الفتك، والميزة النوعية ضد العدو، وعن ممارسة الانتقال السريع من الروتين إلى الطوارئ، وعن التعزيز المستمر الذي سيضمن تفوقنا في مواجهة أي تهديد."
- "نتنياهو": "التقيت الملك عبد الله ملك الأردن، وناقشنا القضايا الإقليمية، مؤكداً التعاون الاستراتيجي والأمني والاقتصادي بين إسرائيل والأردن بما يساهم في استقرار المنطقة."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: ديمقراطي أمريكي: الكونغرس سيدعم بيع أسلحة للرياض مقابل التطبيع مع إسرائيل

عضو الكونغرس يقول إن مؤيدي اتفاقات إبراهيم سيدسكتون أي مخاوف بشأن مثل هذه المبيعات بسبب السجل الجقوقي للسعوديين

بقلم جيكوب ماغيد

قال عضو ديمقراطي في الكونغرس يوم الإثنين إنه من المحتمل أن يعترض آخرون في الحزب على قيام الولايات المتحدة ببيع أسلحة متطورة إلى المملكة العربية السعودية، حتى في مقابل تطبيع الرياض للعلاقات مع إسرائيل، لكنه أقر بأن مثل هذه المعارضة لن تكون كافية على الأرجح لعرقلة اتفاق.

متحدثاً شريطة عدم الكشف عن اسمه من أجل التطرق للموضوع الحساس بصراحة، قال النائب لـ"تايمز أوف إسرائيل" إنه على الرغم من القلق المستمر بين الديمقراطيين وبعض الجمهوريين بشأن سجل حقوق

الإنسان في السعودية وسياسة الطاقة الخاصة بها، فإن المتشككين سيكونون أقل عددا بكثير من أنصار التطبيع بين الرياض والقدس في كلا الطرفين.

تعد "اتفاقات إبراهيم" من بين القضايا النادرة التي تحظى بدعم الحزبين في تلة الكابيتول، حيث تم إنشاء تجمعات العام الماضي في مجلسي الكونغرس من أجل تعزيز اندماج إسرائيل في المنطقة. وسافر سبعة نواب من تجمع اتفاقات إبراهيم في مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب وإسرائيل، حيث التقوا بالقادة لمناقشة كيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد في تعزيز اتفاقيات التطبيع التي وقعتها الدول العربية الثلاث مع إسرائيل في عام 2020. وقد وافقت إدارة ترامب على بيع 50 طائرة مقاتلة من طراز اف-35 للإمارات في صفقة جانبية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها كانت حاسمة لدفع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل إلى ما بعد خط النهاية.

وقالت إحدى أعضاء مجلس الشيوخ، الديموقراطية كيرستن غيلبراند، لتايمز أوف إسرائيل إن الولايات المتحدة يجب أن تحث الدول الشريكة في اتفاقات إبراهيم على الاستثمار في المشاريع الإنسانية للفلسطينيين "مقابل طائرات إف-35 وغيرها من التقنيات التي يريدونها باستماتة والتي تساعدتهم على إنشاء [نظام] دفاع صاروخي إقليمي ضد إيران." وانتقدت إدارة بايدن الصفقة، معربة عن قلقها من أنها تعرض التفوق العسكري للقدس على دول أخرى في المنطقة للخطر. لم تلغ الصفقة بالكامل، لكن المفاوضات لم تصل بعد إلى انفراج. وأشارت غيلبراند، العضو في لجنتي القوات المسلحة والاستخبارات في مجلس الشيوخ، إلى أن بيع مثل هذه الأسلحة الحساسة إلى السعودية سيكون ممكنا أيضا. وأوضحت، مع ذلك، أن هذه الشروط يجب أن يتم التفاوض عليها وأن على الولايات المتحدة ضمان عدم مشاركة التكنولوجيا العسكرية الخاصة بها مع الصين، التي تسعى إلى بناء نفوذها في المنطقة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتعهد بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي خلال لقائه مع العاهل الأردني

حضر الزيارة التي استمرت لساعات أيضا رئيس الشاباك ونظيره الأردني لمناقشة الاضطرابات المحتملة في الموقع قبل رمضان في مارس

وعد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي خلال اجتماع لم يعلن عنه من قبل بين الاثنين يوم الثلاثاء. ووفقًا لأخبار القناة 12، قدم نتنياهو

الوعد أكثر من مرة خلال الزيارة التي استمرت لساعات، كما قدم تأكيدات بأن إسرائيل ستحيي سلطة الوقف الإسلامي – وهو مجلس يعينه الأردن لإدارة الحرم القدسي. وبموجب الترتيب السائد منذ عقود تحت وصاية الأردن، يُسمح لليهود وغيرهم من غير المسلمين بزيارة الحرم القدسي خلال ساعات معينة ولكن لا يجوز لهم الصلاة هناك. وفي السنوات الأخيرة، قام القوميون الدينيون اليهود، بمن فيهم أعضاء في الائتلاف الحاكم الجديد، بزيارة الموقع بشكل متزايد وطالبوا بحقوق صلاة متساوية لليهود هناك، مما أثار حفيظة الفلسطينيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم.

في الأسبوع الماضي، اندلع خلاف دبلوماسي قصير بين القدس وعمان عندما أوقفت الشرطة السفير الأردني في إسرائيل لفترة وجيزة عند مدخل الموقع خلال زيارة. واستدعت وزارة الخارجية الأردنية المبعوث الإسرائيلي إيتان سوركيس بعد أن زعمت أن السفير الأردني غسان المجالي "منع من الدخول" إلى الحرم القدسي وسلمته رسالة إدانة. وقالت الشرطة إنه بدلا من منعه من الدخول، قام عناصر الشرطة بتوقيفه لفترة وجيزة لأنه لم ينسق الزيارة معهم. وزار السفير الموقع دون عوائق في وقت لاحق.

ويوم الثلاثاء، توجه نتنياهو إلى الأردن للقاء العاهل الأردني في أول لقاء لهما منذ أكثر من أربع سنوات، قال مكتب رئيس الوزراء بعد اختتام الزيارة. وقال مصدر دبلوماسي للقناة 12 إن المحادثات سارت بشكل جيد، على الرغم من أنها جاءت في أعقاب الخلاف الدبلوماسي، والعلاقات الباردة بين نتنياهو وعبد الله "لقد كان اجتماعاً جيداً أكد على سنوات المعرفة بين القادة." وبحسب بيان لمكتب رئيس الوزراء، فقد بحث نتنياهو وعبد الله "التعاون الاستراتيجي، والأمني والاقتصادي" وأهمية التحالف بين البلدين. وركز الأردنيون في بيانهم حول الاجتماع على "ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف وعدم المساس به."

وجاء هذا التحذير بعد أسابيع من زيارة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير الأولى للحرم القدسي بعد توليه منصبه، مما أدى إلى إدانات غاضبة من العالم العربي. استدعى الأردن السفير الإسرائيلي لتوبيخه. وقبل جولة بن غفير، كانت عمان قد أشارت إلى أن زيارة الوزير أو التحركات التي تنتهك الوضع الراهن ستكون لها عواقب بعيدة المدى، بما في ذلك احتمال خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية. وناقش نتنياهو وعبد الله في اجتماعهما الثلاثاء المخاوف من احتمال اندلاع أعمال العنف في القدس والضفة الغربية خلال شهر رمضان في مارس، الذي يتزامن مع عيد الفصح اليهودي هذا العام، والحاجة إلى الهدوء، حسبما ذكرت صحيفة

“هآرتس”. وكان من بين الحاضرين في الاجتماع وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغي ورئيس الشاباك رونين بار.

وذكرت القناة 12 أن مشاركة بار في الاجتماع تشير إلى العلاقات الممتازة بين رئيس الشاباك ونظيره الأردني، والأجهزة الأمنية تحت قيادتهما، وهي عنصر مهم في قدرة البلدين على الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وقال مصدر دبلوماسي مطلع على التفاصيل للقناة إن دعم الأردن ضروري “للسماح للوضع [في الحرم القدسي ومحيطه] بالبقاء تحت السيطرة قبل رمضان.” وأكد عبد الله خلال اللقاء دعمه لحل الدولتين الذي يضمن قيام دولة فلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وانضم إلى عبد الله في الاجتماع وزير خارجيته أيمن الصفدي ومدير مكتب العاهل الأردني جعفر حسن ورئيس المخابرات أحمد حسني. وقال ديرمر إن الاجتماع سار بشكل جيد للغاية. وقال، بحسب موقع “والا” الإخباري، “لقد حضرت العديد من الاجتماعات بين نتنياهو والملك وكان هذا أحد أفضل لقاءاتهما.”

وكانت هذه أول زيارة معروفة لنتنياهو لعمان منذ رحلة سرية قام بها عام 2018، وسط محاولة إدارة دونالد ترامب للتوسط في اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وتشير الزيارة، التي تأتي فوراً بعد الخلافات الدبلوماسية، على ما يبدو إلى إهتمام كلا الجانبين بتجنب الخلافات العامة التي ميزت العلاقة بين إسرائيل والأردن في ولاية نتنياهو الأخيرة في الحكم. وخلال ولاية نتنياهو الأخيرة كرئيس للوزراء من 2009 إلى 2021، تدهورت العلاقات بين القدس وعمان بشكل ملحوظ، حيث قال عبد الله في عام 2019 إن العلاقات كانت “في أدنى مستوياتها على الإطلاق” بعد سلسلة من الأحداث التي دفعت الأردن لاستدعاء سفيرها لدى إسرائيل. ووقع الجيران، اللذان خاضوا حروب كبرى متعددة مع الحفاظ على اتصالات سرية، معاهدة سلام في عام 1994.

وتوقع المراقبون تدهور العلاقات الإسرائيلية الأردنية، بعد تحسنها خلال ولاية نفتالي بينيت يائير لبيد. وأي تدهور كبير سيؤدي إلى تعقيد علاقة نتنياهو مع إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، التي أعطت الأولوية لعلاقتها مع الأردن، ومن شأنه أن يجعل توسيع اتفاقيات إبراهيم أكثر صعوبة، ويمكن أن يكون مصدر قلق حقيقي في القدس.

* * *

i24NEWS: استعدادا لرمضان: إسرائيل والأردن يتفقان على مضاعفة التنسيق الأمني بين البلدين

لأول مرة منذ أربع سنوات ونصف، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع العاهل الأردني عبد الله الثاني في عمان، والتزم أمامه بالحفاظ على الوضع الراهن في الحرم القدسي. في إطار المحادثات مع الأردنيين خلال الأسابيع الأخيرة، وفي الزيارة اليوم، تم الاتفاق على مضاعفة التنسيق الأمني بين البلدين استعدادا لشهر رمضان الذي سيبدأ بعد شهرين .

من بين الأمور الأخرى، التي تأتي كدرس من أحداث العام الماضي، حيث رافق رمضان توتر كبير مع الأردنيين بخصوص الحرم القدسي، هذا وأكد مسؤولون إسرائيليون مساء اليوم للقناة "13" أنه في إطار التنسيق اتفقت إسرائيل والأردن على استخدام كامل لحصص حراس الحرم القدسي، الوقف .

الأردن من جانبها طرحت الطلب، وإسرائيل من جانبها أتاحت العملية مع توضيح أنه سيتم استبعاد الحراس الذين يتسببون بمشاكل. الحديث هنا ليس عن زيادة بالحصة إنما استخدام كامل الحصة القائمة، من منطلق أن هذا يمكنه أن يساعد بالحفاظ على الهدوء في شهر رمضان. ويشار الى انه تم إطلاع وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير بالموضوع مسبقا عن الزيارة، وحول الرسالة الإسرائيلية التي تم تمريرها .

وتوجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اليوم الثلاثاء، إلى الأردن للقاء الملك عبد الله الثاني في عمان. وبحسب بيان رسمي، فإن الزعيمان ناقشا القضايا الإقليمية، وأكد أن "التعاون الاستراتيجي والأمني والاقتصادي بين إسرائيل والأردن يساهم في استقرار المنطقة". وشدد على أن الجانبين "هنأ كل منهما الآخر على" الصداقة والشراكة طويلة الأمد بين الدولتين. "وتأتي هذه الزيارة، وهي أول رحلة خارجية لنتنياهو منذ عودته إلى السلطة بعد انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، وسط توترات بشأن الحرم القدسي. وكان قد أثار وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير انتقادات دولية بسبب زيارته للحرم القدسي في وقت سابق من هذا الشهر .

وذكر بيان للقصر الأردني، أن نتنياهو والملك عبد الله الثاني أكدا "على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وعدم المساس به"، وشدد عبد الله لنتنياهو على "ضرورة الالتزام بالهدئة ووقف أعمال العنف لفتح المجال أمام أفق سياسي لعملية السلام"، مردفا "ضرورة وقف أية إجراءات من شأنها تقويض فرص السلام."

* * *

i24NEWS: الرئيس الإسرائيلي يحيي ذكرى المحرقة بخطاب في البرلمان الأوروبي

قال هرتسوغ في بيان قبل مغادرته متوجهاً إلى فرنسا الأربعاء "هذه زيارة مهمة واستثنائية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي"

من المقرر أن يلقي الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الخطاب الرئيسي في البرلمان الأوروبي هذا الأسبوع بمناسبة اليوم العالمي لإحياء ذكرى المحرقة. وقال هرتسوغ في بيان قبل مغادرته متوجهاً إلى فرنسا الأربعاء "هذه زيارة مهمة واستثنائية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي". بلجيكا صديقة مقربة لإسرائيل وأنا متأكد من أن اجتماعاتي مع الملك والمسؤولين الحكوميين ستكون بمثابة حافز للعديد من التعاون معها. ولباقى الزيارة للاتحاد الأوروبي أهمية خاصة." وأضاف هرتسوغ، "علاقة إسرائيل بدول أوروبا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي لها تأثير على كل مجال تقريباً من مجالات حياتنا كشعب وكدولة - من الاقتصاد إلى الأمن والأوساط الأكاديمية والعلوم والثقافة وغير ذلك الكثير"، وأكد "زيارتي واجتماعاتي تجمع دروس الماضي ورؤية لمستقبل واعد من الشراكة بين إسرائيل ودول أوروبا."

وأشار هرتسوغ، في بيانه إلى أنه "يجب ألا ننسى أبداً أن الهولوكوست، أحلك هاوية في تاريخ البشرية، قد نشأ من التربة الخصبة لمعاداة السامية التي انتشرت عبر أوروبا لأجيال ومأساوية ترفع رأسها بأشكال عديدة في يومنا هذا." وقال هرتسوغ، "إن المسؤولية التاريخية التي تتحملها أسرة الأمم بأكملها - وأمم أوروبا على وجه الخصوص - لا تتطلب منا فقط تعميق ذكرياتنا، ولكن أيضاً لاستخلاص الدروس، وثقيف، وشن حملة مثابرة وحازمة، والأهم من ذلك معركة مشتركة ضد معاداة السامية والعنصرية وكراهية الأجانب."

وسيلتقي الرئيس هرتسوغ خلال زيارته المقررة في الفترة من 25 إلى 26 يناير/كانون الثاني، إلى ستراسبورغ فرنسا، مع ملك بلجيكا فيليب، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، والأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ، وممثلين عن الجاليات اليهودية. المدن البلجيكية بروكسل وأنتويرب.

* * *

i24news: مراقب بنك إسرائيل يحذر نتنياهو من إمكانية "مساس الإصلاحات القضائية" باقتصاد

إسرائيل

وفي وقت سابق ناقش نتنياهو مع وزير المالية سموتريش المبادئ الأساسية للميزانية القادمة

اجتمع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لأول مرة مع مراقب بنك إسرائيل بروفيسور أمير يارون، على خلفية المخاوف بالمسار بتصنيف الائتمان لدولة إسرائيل في أعقاب الإصلاحات القانونية التي ينوي وزير العدل ياريف لافين تنفيذها وعلى خلفية احتجاجات العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة-الهايتك .

الحديث يدور عن أول اجتماع عمل بين الجانبين وهناك العديد من المواضيع على الطاولة. ويأتي الاجتماع على خلفية المخاوف من انخفاض تصنيف ائتمان دولة إسرائيل على خلفية هذه الاصلاحات. وتحدث المراقب أمام نتنياهو عن التحذيرات التي سمعها من اقتصاديين كبار في أنحاء العالم بخصوص التأثيرات التي يمكن أن تكون على الخطوات من هذا القبيل. على خلفية تصنيف إسرائيل الائتماني وتأثيره على الاقتصاد. وبرأيه الذي صرح به الاجتماع، إن الإصلاحات القضائية يمكن أن تمس كثيرا باقتصاد إسرائيل .

وكان رئيس الحكومة اجتمع بوقت سابق مع وزير المالية بتسلئيل سموتريش، واتفقا خلال الاجتماع على المبادئ الأساسية لميزانية السنوات 2023-2024 . وذكر في بيان مشترك صادر عن تنيهاو وسموتريش "قريبا جدا، سنجلب لمواطني إسرائيل ميزانية وقانون تسويات مسؤول، نمو وبنية تحتية، تتعلق بكافة طبقات المجتمع. ستساعد في مكافحة غلاء المعيشة وستقود الاقتصاد الإسرائيلي ودولة إسرائيل إلى الأمام ."

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل بحاجة الى الولايات المتحدة على كل المستويات

بقلم اللواء احتياط تمير هايمان

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

للمرة الأولى منذ بدأ معهد بحوث الأمن القومي في نشر جدول التهديدات السنوي تقف منظومة العلاقات الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة كتحدٍ مركزي بل الأهم لإسرائيل. فمنظومة العلاقات هذه حرجة في مفهوم الأمن الإسرائيلي. ثمة أصوات معينة تسعى للتشكيك بتعلق إسرائيل بهذه العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل طرح اقتراحات لفحص بدائل. قولنا لا لبس فيه: لا بديل عن الولايات المتحدة، لا في المستوى الأمني، ولا في شبكة الأمان الدبلوماسية، ولا على المستوى القيمي. ولكن التطرف من على جانبي المتراس

السياسي في الولايات المتحدة يسحق الساحة السياسية المؤيدة لإسرائيل. ففكر المعسكر التقدمي في الجيل الشاب، الذي يستبعد شرعية إسرائيل والصهيونية، إلى جانب تعاضم اللاسامية والعنصرية، يتحدى مكانة إسرائيل. فضلا عن ذلك، فإن خطوات إسرائيلية ينظر إليها كمس بالديمقراطية تغير نمط العلاقات مع الفلسطينيين وتتخذ صورة تماثل غير كافٍ مع الولايات المتحدة والغرب في سياق المنافسة مع الصين وروسيا، من شأنها أن تُضاف إلى هذا الضرر.

نقطة خطيرة

بحلول العام 2023 فإن إسرائيل دولة قوية من ناحية قوتها العسكرية ومكانتها الدولية، لكن الكثير من التحديات الأمنية ستحتم وتتعاضم.

تقف إيران على مسافة خطوة من تحولها إلى دولة حافة نووية – برنامجها النووي يوجد في النقطة الأكثر تقدما وخطورة من أي وقت مضى. كما تواصل إيران التسلح التقليدي المكثف، ووقوفها إلى جانب روسيا في الحرب ضد أوكرانيا يمنحها شبكة أمان معينة في وجه العقوبات الغربية. وفي الوقت ذاته في الساحة الفلسطينية سيشهد العام 2023 التصدي الإسرائيلي لـ «عاصفة كاملة»، هذه هي الساحة التي يكون فيها خطر التفجر هو الأعلى في الأشهر القليلة القادمة.

ستشتد الصراعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني كجزء من استعداد كل الأطراف هناك لليوم التالي لأبو مازن. وخطر الاشتعال العنيف نتيجة للاضطراب الداخلي هناك ونتيجة لخطوات إسرائيلية محتملة، قائم ومتعاضم. ونحن نرى مؤشرات على الأرض منذ فترة. هكذا مثلاً كل أعمال الاعتقال الاعتيادية للجيش الإسرائيلي في جنين وفي نابلس تصبح ساحة معركة.

أما المعركة الفلسطينية على المستوى الدولي فمن المتوقع أن تتسع في ظل محاولة نزع الشرعية عن أعمال إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها. وفي الساحة الشمالية من الصائب فحص إذا كانت الأهداف الأصلية للمعركة ما بين الحروب لا تزال ذات صلة بالواقع المتغير.

التقدير الذي تقدم به المعهد لرئيس الدولة لا يتجاهل أن الواقع الناشئ يجد تحديه من الاستقطاب الداخلي المحتدم.

يهدد هذا الاستقطاب بالمس بالمناعة الاجتماعية، وهي الحرجة للأمن القومي. وهذا موضوع سيقض مضاجع جهاز الأمن. الجيش الإسرائيلي هو انعكاس للمجتمع الإسرائيلي، ولهذا فإن العواصف الداخلية لا تتجاوز. وزير الدفاع ورئيس الأركان سيكونان مطالبين بإبقاء الجيش الإسرائيلي خارج السياسة. ومن غير المتوقع أن يكون هذا بسيطاً.

الصديق الأهم

إن السبيل للتصدي للتهديدات يمر عبر الحلف مع الولايات المتحدة. والمعنى ليس ألا تعمل إسرائيل وحدها عند الحاجة، لكن منظومة العلاقات الخاصة هذه تزيد تأثير قوة إسرائيل عشرات الأضعاف. فإسرائيل محطة إلزامية لدول عديدة بحكم كونها الصديق الأكبر للولايات المتحدة. وحيال الاندفاع الإيراني نحو القنبلة، وحيال إمكانية اشتعال واسع في الساحة الفلسطينية، تحتاج إسرائيل إلى صديقتها الأهم. الآن مثلما في الماضي، بل ربما أكثر مما في الماضي.

* * *

معاريف: ما المعركة التي تبحث عنها إسرائيل بالاتصال المباشر مع الأمريكيين ضد إيران؟

بقلم زلمان شوفال

ترجمة: صحيفة القدس العربي

زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن القريبة، تعكس تطلعات إدارة بايدن لتعاون مركز الهدف مع حكومة إسرائيل الجديدة في سلسلة مواضيع، على رأسها النووي الإيراني. كما تستهدف اللقاءات إعداد زيارة نتياهو الأولى لواشنطن في منصبه الجديد - القديم كرئيس وزراء إسرائيل. إن اللقاءات بين الرؤساء الأمريكيين ورؤساء الوزراء الإسرائيليين تفترض دوماً إعداداً دقيقاً مسبقاً لإزالة أي مواضيع خلل محتملة عن الطريق.

إضافة إلى موضوع إيران، سواء في اللقاء مع بلينكن أم في الزيارة المرتقبة إلى واشنطن، سيكون هناك مثلث الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل، ومن جهة أخرى المسألة الفلسطينية والمحاولات الأمريكية لبث روح في حل الدولتين. ومع أنه ليس لهذا الموضوع صلة بموضوع النووي الإيراني، فمن ناحية السياسة الأمريكية قد ينشأ ربط بين مواقف إسرائيل وأعمالها في "المناطق" [الضفة الغربية] وبين استعداد واشنطن لتنسيق المواقف معها في موضوع إيران. وحكومة إسرائيل واعية لذلك، كما أثبتت أحداث الأيام الأخيرة.

ترى الولايات المتحدة أن هناك واقعاً سياسياً جغرافياً مختلفاً عن ذلك الذي كان في الماضي، سواء من ناحية قراراتها نفسها أم إزاء التطورات التي لم تكن بتحكمها، كالمواجهة المتجددة مع روسيا على خلفية الحرب في أوكرانيا وبتأثير ذلك، الصعود المتجدد لأهمية النفط والغاز من الشرق الأوسط. وثمة نتيجة أخرى، وهي رفع مستوى قيمة إسرائيل كحليف مستقر أساس لأمريكا في المنطقة. الوضع الجغرافي السياسي الجديد هذا

يمنح إسرائيل، على خلفية التخوف المشترك من إيران أيضاً، فرصة لتوسيع جملة العلاقات مع دول الخليج ودول عربية أخرى، وعلى رأسها السعودية، في المجال الأمني، وبالتعاون مع قيادة المنطقة الوسطى الأمريكية. إن عودة المبادر لاتفاقات إبراهيم، نتناهو، إلى كرسي الحكم في إسرائيل ستساعد هذه الميول.

بعد السلبية السياسية للحكومة السابقة في الموضوع الإيراني بدأ أن نتناهو مصمم على إلحاق معظم المواضيع السياسية بالصراع ضد الميول النووية الإيرانية، الذي كان بين المواضيع الأولى التي رأى فيها، وعن حق، تهديداً وجودياً على إسرائيل. لذا فإن هدفه خلق وضع تكون فيه أمريكا وإسرائيل على الصفحة ذاتها، وضع لم يكن ممكناً في فترة الرئيس أوباما. أما إدارة بايدن فلا تتجاهل التهديد الإيراني، ليس على إسرائيل فحسب، بل وعلى دول المنطقة الأخرى وعلى مصالح أمريكا نفسها، لكن بخلاف موقف إسرائيل ومعظم الدول العربية، فإنها مستعدة بالاكْتفاء بدحر التهديد لبضع سنوات بدلاً من العمل على تصفيته التامة. وكان هذا النهج ملائماً لميل سياسة أوباما، ولترامب أيضاً: تقليص وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ونقل محورها الاستراتيجي الأساس إلى الشرق الأقصى. وبالمناسبة، وكما أفادت "نيويورك تايمز"، فتحت الولايات المتحدة قبل بضعة أشهر مخازن الطوارئ الخاصة بها في إسرائيل، والمخصصة حسب الاتفاق من الثمانينيات من القرن الماضي لمساعدة إسرائيل بالذخيرة في حالة حرب مكثفة؛ لنقل مئات آلاف القذائف إلى أوكرانيا. ينبغي التقدير، مثلما في موضوع الاتفاق البحري مع لبنان، بأن هذا تم دون اطلاع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست. قد يكون لهذه الخطوة تأثير سلبي على معركة إسرائيل السياسية ضد إيران، وكذا على العلاقات العملية لإسرائيل مع روسيا بالنسبة لسوريا، وينبغي الافتراض بأن هذا الموضوع سي طرح أيضاً في المحادثات بين إسرائيل والولايات المتحدة.

كما أسلفنا، تعلن أمريكا، مثل إسرائيل، بأنها لن توافق على امتلاك إيران لسلح نووي، لكن مثلما في القصيدة المعروفة: عندما تقول لا فماذا تقصد؟ للإجابة عن هذا السؤال معنى كبير من ناحية إسرائيل والدول العربية، وبخاصة أولئك الشركاء في اتفاقات إبراهيم، التي يعد أحد محفزات عقدها هو التهديد المشترك من إيران. ففي واشنطن وبخاصة في أوروبا، لا تزال هناك أصوات ترحب بالعودة إلى الاتفاق النووي الأصلي، أي بدون تعديلات وتقييدات، وإن كان فاتفاق مؤقت ولو سيئاً أفضل في نظرهم من عدم اتفاق على الإطلاق أو من القرار غير الشعبي في واشنطن للعمل بطريقة أخرى، سواء عسكرية أم تشديد كبير لبراغي العقوبات. لكن إسرائيل وشركاءها الإقليميين يرون في العودة إلى الاتفاق الأصلي رفعاً لمستوى التهديد النووي، حتى لو تأجل لبضع سنوات، وبالبعد الفوري – تبدد العقوبات وضح مليارات الدولارات لصناديق

آية الله، مما يمسح لظهران بمواصلة قمع الاحتجاجات المحلية، وتصعيد النشاطات الإرهابية والمضي بتطلعاتها للهيمنة.

رغم الفوارق المحتملة في النهج بين إسرائيل والولايات المتحدة حول مواصلة الطريق، فإن قائمة أهداف إسرائيل في الاتصالات الحالية مع الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني واضحة: العمل على معركة شاملة واسعة لإضعاف حكم آية الله بما في ذلك دعم نشط للاحتجاج الجماهيري، وفحص مشترك لخيارات أخرى حالياً.

* * *

هآرتس: لماذا على الاتحاد الأوروبي أن "يعدّ للمئة" قبل إدراج "الحرس الثوري" في قائمة الإرهاب؟

بقلم تسفي برئيل

قرار البرلمان الأوروبي الأسبوع الماضي توصيته بضم حرس الثورة الإيراني في قائمة المنظمات الإرهابية للاتحاد الأوروبي، أثار عاصفة من الغبار حتى الآن. هذا القرار غير ملزم، ويقتضي تطبيقه مساراً قانونياً غامضاً. وكما أوضح وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، أمس، "هذا موضوع لا يمكن اتخاذ قرار بشأنه بدون قرار محكمة (محكمة الاتحاد الأوروبي). لا يمكنك القول لأحد ما أنت إرهابي لأنني لا أحبك".

قال وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان، إن بوريل تحدث معه بعد القرار، وأوضح له بأن هذا لن يمر. لقد كان من الأسهل على وزراء خارجية دول الاتحاد أن يتبنوا رزمة أخرى من العقوبات الفردية، التي تمت المصادقة عليها أمس، ضد 37 شخصية معروفاً أنها عملت بوحشية ضد المتظاهرين في إيران، الذين خرجوا احتجاجاً على قتل الفتاة مهسا أميني في أيلول الماضي. هذه العقوبات لا تقتضي أي تردد كبير، وهي سهلة التطبيق، وبالأساس لا تغير الوضع الراهن في العلاقات بين أوروبا وإيران. ولا يدور الحديث عن العقوبات الغربية الأولى التي جرت المظاهرات في إيران، لكن إعدام ما لا يقل عن أربعة متظاهرين، إضافة إلى علي رضا أكبري، الذي كان نائب وزير الدفاع الإيراني، والذي كان يحمل الجنسية البريطانية، بتهمة التجسس، أدى إلى زيادة تدخل أوروبا فيما يحدث في إيران.

هم أيضاً زادوا من حدة الخطاب العام والسياسي في الغرب ضد النظام في إيران. ولكن المطالبة بضم حرس الثورة الإيراني إلى قائمة المنظمات الإرهابية تثير خلافاً مبدئياً. يتضح من صيغة قرار البرلمان الأوروبي أن ذريعة ضمه في القائمة هي "نشاطاته الإرهابية وقمع المتظاهرين وتزويد طائرات مسيرة لروسيا".

في بريطانيا، التي هي نفسها فرضت عقوبات أخرى على شخصيات ومنظمات إيرانية في الأسبوع الماضي، يحذرون من أن اعتبار حرس الثورة الإيراني منظمة إرهابية قد يعمل كسهم مرتد حتى ضد القوات البريطانية وعملاء مخابرات ووحدات خاصة، وليس فقط ضد هذا التنظيم. "هذا توسيع خطير لتعريف الإرهاب، الذي عمل بشكل جيد خلال عقود، وق يجعل قوات من قبل حلفاء بريطانيا ينطبق عليها هذا التعريف بالضبط"، كتب المشرف المستقل للتشريع في شؤون الإرهاب في وزارة الداخلية البريطانية، جونثان هول، في تقرير أرسله للحكومة ونشر في صحيفة "إندبندنت".

حسب قوله، هناك فرق جوهري بين تعريف منظمات أو أفراد كمن يعملون في الإرهاب، وبين تطبيق التعريف على جهات حكومية رسمية في دولة سيادية. إن تحذير هول يجب أن تسمعه إسرائيل أيضاً - حيث يمكن أن تكون لهذا القرار تداعيات أيضاً على نشاطات هيئات عسكرية واستخبارية إسرائيلية. وهذه الهيئات قد تجد نفسها متهمه بنشاطات إرهابية إذا تم قبول تعريف حرس الثورة كمنظمة إرهابية.

على دول الاتحاد الأوروبي الآن فحص نطاق تعريف الإرهاب على مستويين: الأول، هل يمكن اعتبار جسم حكومي منظمة إرهابية بدون أن يؤثر ذلك على تعريف الدولة التي تستخدمه؟ الثاني، هل يجب أن يشمل توسيع تعريف الإرهاب أيضاً المس بحقوق الإنسان وقمع المظاهرات وبيع السلاح لأعداء الاتحاد؟ هذا هو جوهر المعضلة الأوروبية، وإسرائيل هنا قد تجد نفسها في واقع معقد. وهذا بشكل خاص إزاء نقد أوروبا الشديد لسياستها في "المناطق" [الضفة الغربية] والمس القائم والمخطط له بحقوق الإنسان والتصفيات المركزة، وأيضاً المس المتوقع بمكانة المحكمة العليا.

شكلت المحكمة العليا حتى الآن سوراً دفاعياً ضد تدخل قانوني فيما يحدث في "المناطق". قد جهات معنية دعاوى كاسحة ضد الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" أو ضد شخصيات وجنود معينين والمطالبة بتقديمهم للمحاكمة في بريطانيا أو في دولة الاتحاد إذا تم توسيع تعريف الإرهاب حسب توصية البرلمان الأوروبي أو بناء على طلب من مؤيدي هذه الخطوة في الحكومة البريطانية.

يجدر بوزير الخارجية، إيلي كوهين، الذي رحب في البداية بالحكومة البريطانية على نيتها إدخال حرس الثورة إلى قائمة المنظمات الإرهابية، واضطر إلى التراجع بعد أن تبين له بأن هذه النية ليست على جدول الأعمال، سيفحص جيداً تداعيات هذه الخطوة على نشاطات الجيش الإسرائيلي في "المناطق".

إلى جانب المعضلة القانونية - القيمة، تشعر الدول الأوروبية، لا سيما ألمانيا وفرنسا، المشاركتان في المفاوضات حول الاتفاق النووي، بأن هذا القرار قد يدفن احتمالية استئناف المحادثات مع إيران. على

الأقل، حسب ادعاء وزير الخارجية الإيراني، لم يلفظ الاتفاق أنفاسه بعد، وحتى الولايات المتحدة تواصل نقل رسائل إلى طهران بنية تجديده.

قرار نقل النقاشات على مكانة حرس الثورة الإيراني إلى القناة القانونية بدون تحديد موعد للنقاشات أو لنهايتها، هو مسار نجاة مريح. هكذا، انتقلت القضية إلى النقاش في هيئة باسم "مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي لمناقشة خطوات مقيدة لمحاربة الإرهاب". سيتم نقل توصيات المجموعة إلى المجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي تتكون من رؤساء دول الاتحاد، وعندها سيتم اتخاذ القرار النهائي.

تبلورت قائمة الإرهاب الأوروبية للمرة الأولى بعد عمليات الحادي عشر من أيلول 2001. صحيح أن هذه القائمة شملت حتى الآن 13 ناشطاً و21 منظمة، لكنها تحدث مرة كل نصف سنة، وهي ليست محفورة في الصخر. ذرائع سياسية يمكنها أن تنقذ منظمات من قوائم إرهابية، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، كما فعل الرئيس جو بايدن عندما أزال المتمردين الحوثيين في اليمن من القائمة الأمريكية؛ للتمكن من إجراء مفاوضات معهم حول وقف إطلاق النار.

بشكل مشابه، يمكن التساؤل لماذا منظمة طالبان غير مشمولة في قائمة الولايات المتحدة رغم نشاطاتها الإرهابية ضد قوات الولايات المتحدة وقمعها لحقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، أجرت الولايات المتحدة مفاوضات مع طالبان حول انسحابها من أفغانستان، وحتى إنها توصلت معها إلى تفاهات بأنه لن يتم المس بقواتها أثناء الانسحاب. بل وهناك علاقات وثيقة للولايات المتحدة مع الحكومة اللبنانية وهي تساعد جيشه، في حين أن "حزب الله" المشمول في القائمة الأمريكية لمنظمات الإرهاب، هو شريك ناجع وحيوي لوجود الحكومة في بيروت.

في حالة إيران أيضاً، يبدو أن شمل حرس الثورة في قائمة المنظمات الإرهابية لم يزعج واشنطن في أن تناقش معها تجديد الاتفاق النووي. إذا تم التوقيع على الاتفاق، فإن تعريف حرس الثورة لن يمنع الولايات المتحدة من التوقيع عليه. وإن طهران طلبت رفع حرس الثورة من القائمة، بل وطرحت ذلك شرطاً لاستئناف المفاوضات، وتراجعت عنه بعد ذلك، ثم ادعت بأنها لم تطرح مثل هذا الشرط. بالنسبة لها، تعدّ العقوبات الاقتصادية الشديدة المفروضة عليها هي أكثر خطورة من شمل حرس الثورة في قائمة المنظمات الإرهابية. يبدو أن النقاش الدائر الآن حول مكانة حرس الثورة قد يقتضي مراجعة جديدة بشأن أهمية هذه القوائم.

* * *

محلل إسرائيلي بارز: الصراع الحقيقي هو بين من يريد دولة يهودية ديمقراطية و أنصار دولة واحدة من البحر للنهر

يعتبر محلل إسرائيلي أن الصراع الحقيقي في إسرائيل يدور بين اليمين الذي يريد دولة يهودية ديمقراطية واليمين الصهيوني الذي يريد دولة واحدة من البحر إلى النهر، ويتوقع تسمين الاستيطان و"تسريع" البؤر الاستيطانية. في مقال نشرته صحيفته "يديعوت أحرونوت"، قال يميني إنه يجب الاعتراف للذين بادروا إلى إقامة البؤرة الاستيطانية الجديدة "أور حاييم"، التي صمدت ساعات قليلة فقط، بأنهم أوضحوا للإسرائيليين أنه حتى مع حكومة يمينية بالكامل، هناك قيود وخطوط حمراء. وتابع: "كما يوجد يسار صهيوني وطني في مواجهة يسار متطرف ومُعَادٍ للصهيونية، يوجد أيضاً يمين صهيوني وطني في مواجهة يمين متطرف ومُعَادٍ للصهيونية. وفي الواقع، منذ أعوام، توجد قواسم مشتركة كثيرة بين اليسار واليمين الوطنيين الصهيونيين، تماماً مثلما يوجد قاسم مشترك واسع بين اليسار واليمين المعادي للصهيونية. فاليسار واليمين الوطنيان الصهيونيان يريدان دولة يهودية ديمقراطية، بينما يريد الآخرون دولة واحدة كبيرة، من البحر للنهر رغم اختلاف توجهاتهم".

بن درور يميني: نتنياهو، في العقد الأخير، اتخذ مواقف سياسية معتدلة، أكثر فأكثر، في المفاوضات مع الفلسطينيين.

ويعتبر بن درور يميني أن الأخبار غير الجيدة أن اليسار واليمين الصهيونيين غير مستعدّين للتعاون، ويقول إنه منذ أقل من سنة ونصف السنة، تم تأليف حكومة وحدة وطنية، مع أغلبية من الوسط واليسار الصهيوني، لكن تحت تأثير جدّي من اليمين. وينوه أنه بعد الانتخابات الأخيرة، على الرغم من التعادل في أصوات الناخبين، تم تشكيل حكومة يمينية بالكامل مع كتلة من الحريديم، كان ناخبوها في العقد الأخير أكثر يمينية من اليمين.

وحسب بن درور يميني هناك في حزب الليكود بحد ذاته تتصادم وجهتان: هناك يمين صهيوني دولاني مسؤول، ويمين قريب أكثر في آرائه من الصهيونية الدينية، وأنه، على المستوى السياسي، نتنياهو ينتمي إلى "اليمين المعتدل". في محاولة للتدليل على رؤيته هذه يقول بن درور يميني إن نتنياهو، في العقد الأخير، اتخذ مواقف سياسية معتدلة، أكثر فأكثر، في المفاوضات مع الفلسطينيين، كما وافق، من دون تصريحات، على قيام دولة فلسطينية على أكثر من 90% من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 خلال المحادثات مع جون كيري وباراك أوباما. ويضيف: "لاحقاً، أعلن موافقته على قيام دولة فلسطينية على 70% من المناطق

الفلسطينية، وفق مبادرة دونالد ترامب للسلام. لم تمر ثلاثة أسابيع على قيام ائتلاف حكومي يميني بالكامل، حتى برزت الخلافات بين معسكر اليمين على السطح. لم تبادر الحكومة إلى إقامة أي بؤرة استيطانية جديدة، لكن بؤرة واحدة "أور حاييم" أُقيمت بسرعة وأزيلت بالسرعة عينها". وبرأيه، فإن البنية المعقدة للصلاحيات الموجودة في الحكومة في ما يتعلق بالسيطرة على المناطق الفلسطينية خلقت الأزمة الأولى، مذكراً بوجود وزير أمن، وهناك وزير آخر إضافي في وزارة الأمن، هناك الجيش الخاضع لوزير الأمن، وهناك "إدارة مدنية" من المفترض أن تكون تابعة للوزير في وزارة الأمن.

ويقول بن يميني إنه وفقاً للقانون، يجب أن تكون "الإدارة المدنية" تابعة لـ "منسق أنشطة الحكومة في المناطق الفلسطينية"، والسيادة الحقيقية على الأرض هي لقائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي. وعن تبعات ذلك يقول: "بنية غير قانونية هي التي ستتولى معالجة "الإدارة المدنية"، لكن ليس لهذه الإدارة قوات عسكرية خاصة بها. لذلك، فإن عمليات إخلاء البؤر يجب أن يقوم بها من يرتدون الزي العسكري التابعون للجيش، المسؤول عنه وزير الأمن. ولا ينتهي الموضوع عند هذا الحد، وبما أن جزءاً من الذين يرتدون الزي الرسمي هم من حرس الحدود في المناطق الفلسطينية فإنهم تابعون لوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير. ثمة شك في أن المحامين الذين صاغوا الاتفاقات بين الأحزاب يستطيعون الإجابة عن هذا السؤال البسيط: أين مصدر الصلاحيات؟ وعلى غرار محللين إسرائيليين كثير، يرى بن درور يميني أن هذه البنية المعقدة أقيمت لخدمة أغراض ائتلافية، وأن هذا سيئ للدولة، وسيئ للحكومة، وسيئ للجيش، وهو يشكل دوامة تضر فقط بالصلاحيات.

خلاف أيديولوجي

ويقول إنه في الخلفية، هناك خلاف أيديولوجي، لا يمكن لما يُسمى ائتلاف حاكم أن يطمسه: هناك موقف واضح لسموتريتش، فهو مع "أرض إسرائيل الكاملة"، ومع دولة واحدة كبيرة من البحر إلى نهر الأردن، وهو مع إقامة المزيد من البؤر الاستيطانية لمصلحة دولة يهودية، بينما النتيجة هي العكس تماماً، لأنه يروج للهجوم الزاحف نحو دولة ثنائية القومية. واستناداً لتجارب الماضي، يقول أيضاً إن يوأف غالانت موجود في مواجهة سموتريتش، وأنه خلال ظهوره في مؤتمر الرؤساء في الولايات المتحدة، لم يخفِ غالانت مواقفه فقد تحدث عن دولة فلسطينية، في ضوء واقع وجود 7 ملايين عربي بين نهر الأردن والبحر، في مقابل 7 ملايين يهودي. كما أوضح غالانت أن "سياسة الحكومة هي عدم البناء في الضفة الغربية." حدث هذا في سنة 2016. كان غالانت يوماً وزيراً للإسكان من حزب "كولانو" في النسخة السابقة من حكومة يمينية بالكامل.

التنكر للتعهدات الدولية

ويعتبر يميني أن المواجهة داخل الائتلاف الحكومي هي مواجهة مزدوجة: يوجد العديد من الصلاحيات والخلافات الأيديولوجية، الأرض مزروعة بالمستوطنات التي يمكنها أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وفق مقترحات السلام في العقود الأخيرة. متجاهلاً حقيقة أن كل المستوطنات غير شرعية وتعتبر جريمة حرب يرى يميني أيضاً أن المشكلة تكمن في البؤر الاستيطانية "غير القانونية"، والمقصود قرابة 100 بؤرة استيطانية. ويستذكر أنه، في سنة 2003، تعهدت إسرائيل أمام إدارة جورج بوش بإخلائها، ولاحقاً تم إخلاء عدد ضئيل فقط، وجرى "تشريع" قرابة 30 بؤرة. ويخلص المحلل السياسي الإسرائيلي بن درور يميني للقول: "بحسب الاتفاق الائتلافي، إسرائيل لن تنقذ تعهداتها الدولية، بل ستقوم بتشريع بقية البؤر التي أُطلق عليها اسم ملتبس: "المستوطنات الفتية". سموتريتش لا يكتفي بالاتفاق الائتلافي. فهو يطالب بمنع إخلاء كل البؤر غير القانونية. يمكننا أن نفهمه. فهذه الطريقة أقيمت قرابة 100 بؤرة. فغالانت وتنتياهو أوقفوا أمراً عبثياً صغيراً بإخلائهما بؤرة "أور حاييم"، لكن أموراً عبثية كثيرة لا تزال موجودة على الأرض".

* * *

إسرائيل اليوم: الخان الأحمر في صراع "القدس الكاملة" و"حل الدولتين"... إسرائيل أم الفلسطينيين؟

بقلم نداد شرغاي

حكومة "اليمن الكامل"، وتجمد "بالكامل". لا يوجد مثل المنطقة الواقعة بين مستوطنة "معاليه أدوميم" والقدس لتجسيد ذلك. فإخلاء البؤرة الفلسطينية غير القانونية، الخان الأحمر – التي تطلق، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، مجرورات غير قانونية إلى مزيد من الأراضي – تجمد منذ سنوات عديدة. لكنه ليس التجميد الوحيد في المنطقة. كما أن بناء الحي اليهودي المجاور، في منطقة E1، ذلك الذي كان يفترض أن يربط بين "معاليه أدوميم" والقدس، مجمد منذ سنوات طويلة. هكذا تخسر إسرائيل كل العوالم: من جهة، تجمد الحي الأكثر إجماعاً واستراتيجية في "المناطق" [الضفة الغربية]، ذلك الذي يفترض أن يربط بواسطة 3.500 وحدة سكن ومنطقة صناعية القدس ب"معاليه أدوميم". ومن الجهة الأخرى يسمح للفلسطينيين، بواسطة البناء غير القانوني، باجتياح هذه المنطقة وعرقلة إمكانية إقامة الحي اليهودي في منطقة E1.

إن الخلفية في مسرحية التجميد المزدوج هي ضغط أمريكي وأوروبي تمييزي؛ فإسرائيل مطالبة من العالم ألا تبني في منطقة "معاليه أدوميم" الحي مع أقدمية التجميد الأطول، نحو 30 سنة كي "لا تفرض حقائق على الأرض قبل المفاوضات على مستقبل المنطقة"؛ و"كي لا تعرقل إمكانية دولة فلسطينية وتواصل فلسطيني ضروري لهذا الغرض بين شمال الضفة وجنوبها". أما للفلسطينيون بالمقابل، فقد أعطوا يداً حرة، من خلال

بناء "العديد من أشكال "الخان الأحمر"، لعرقلة التواصل الإسرائيلي الواجب بين الغرب والشرق؛ من القدس، عبر "معاليه أدوميم" وانتهاء بالبحر الميت.

يدور الحديث عن تنافس بين تواصلين إقليميين. الفلسطيني: شمال - جنوب، والإسرائيلي: غرب - شرق. في الواقع القائم ليس لإسرائيل فرصة للانتصار. يتغلب الفلسطينيون علينا في الصراع على الأرض في هذه اللحظة، ليس بالضربة القاضية، بل بالنقاط. كما أنهم يمنعون عنا البناء على طول طريق القدس أريحا، وينجحون أيضاً - من خلال بناء غير قانوني خاص بهم - في تقليص عرض الرواق المتبقي للبناء الإسرائيلي على طول هذا الطريق. هذا بالطبع ليس يميناً "بالكامل"، بل يمين "فارغ". وإن لم يكن للزينة، فقد وعد نتنياهو ناخبه هذه المرة بـ "يمين بالكامل" وعليه أن يصد الضغوط الأمريكية في منطقة "القدس الكاملة"، التي لا يوجد إجماع أكبر منها في الطيف السياسي الإسرائيلي.

"القدس الكاملة"، لمن نسي، هي اصطلاح أوجده رايبين ورفاقه من حزب العمل قبل سنوات عديدة. هذه المنطقة تدرج داخلها الاستيطان والأمن، وهما عنصران مركزيان من المصلحة القومية الإسرائيلية الذي يساعد أحدهما الآخر. ويخلقان معاً عمقاً استراتيجياً في إطار "حدود قابلة للدفاع"، اصطلاحان منسيان لم ينفذ مفعولهما بعد، وهما حاضران اليوم أيضاً.

حين كان نتنياهو في المعارضة، عرف كيف يشير إلى اللباب الاستراتيجي لخطة E1، إذ قال: "نريد خلق تواصل لـ"القدس الكاملة" من الغرب إلى الشرق. ويريد الفلسطينيون خلق تواصل بناء من الشمال إلى الجنوب. وسيتغلب طرف على الآخر"، وأضاف: "هم يسعون لخلق القدس من جهة، وفصلها عن "معاليه أدوميم" من جهة أخرى. ونحن ملزمون بالتغلب عليهم وبناء E1. هم لن يتنازلوا". والسؤال اليوم هو: هل تنازل نتنياهو؟

* * *

"قادة عرب" يرغبون في "التعاون الأمني" مع إسرائيل.. ماذا قال وفد "الشيخ" الأمريكي بعد عودته من الشرق

الأوسط؟

ترجمة: رائد صالح - القدس العربي

كشف أعضاء من وفد مجلس الشيوخ الأمريكي بعد زيارة إلى الإمارات العربية والبحرين والمغرب وإسرائيل أن قادة كل دولة عبروا عن رغبتهم في توسيع التعاون الاقتصادي والأمني مع إسرائيل والولايات المتحدة، وسلطوا الضوء بشكل خاص على تهديد إيران ووكلاء طهران. وضم وفد مجلس الشيوخ من الحزبين السيناتور جاكى روزين (ديمقراطي من نيفادا) وجيمس لانكفورد (جمهوري من أوكلاهوما) ومايكل بينيت (ديمقراطي عن

ولاية كارولينا الشمالية) ودان سوليفان (جمهورية عن ولاية الأسكا) ومارك كيلى (ديمقراطي إيرزونا) وتيد بود (الجمهورية من نورث كارولينا) والسيناتور كيرستن غيلبيراند (ديمقراطية من نيويورك). وأكد أعضاء الوفد أن القادة العرب يشعرون بالتفاؤل بشأن مستقبل اتفاقيات أبراهام وإمكانيتها في المنطقة. وأشارت غيلبيراند في حديث لموقع "جويش إنسايدر" إلى أن اتفاقية الأمن الإقليمي في المنطقة "يمكن أن تعالج" الأسئلة العاجلة المتعلقة بطموحات إيران النووية وأعلنت أنها تود مقابلة الإدارة وبايدن لمناقشة الموضوع. وقالت غيلبيراند: "سوف يذهلك" التعاون الدفاعي القائم بين الحلفاء الجدد، ولكنها حذرت من أن "لدينا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به" لإنشاء تحالف أمني وطني أعمق بين الإمارات والولايات المتحدة على وجه الخصوص، بالنظر إلى استمرار علاقة الإمارات مع الصين. وبحسب ما ورد، أكدت السيناتور الديمقراطية أنها ناقشت بالفعل سبل توسيع التعاون مع مستشار الأمن القومي جيك سوليفان والسفير الأمريكي في إسرائيل توم نيديس، واقترحت، أيضاً، ضم الأردن ومصر رسمياً إلى اتفاقيات أبراهام، وطرحت فكرة إضافة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية - على الرغم من أنها قالت إن تركيز الوفد كان على تعميق العلاقات القائمة بدلاً من إضافة دول جديدة إلى الاتفاقية.

* * *

طلب للكنيست لشرعنة التبرعات لتمويل محاكمة نتنياهو

ترجمة: محمد وتد . موقع عرب 48

تناقش لجنة السلوكيات البرلمانية، اليوم الأربعاء، طلباً لأعضاء كنيست من حزب الليكود من أجل شرعنة أموال التبرعات المخصصة لتمويل محاكمة زعيم الحزب ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الذي يحاكم بتهم فساد وخيانة الأمانة والرشوة. ويرأس لجنة السلوكيات البرلمانية عضو الكنيست يانون أزولاي عن حزب "شاس"، وفي عضويتها كل من، عميت هليفي "الليكود"، وبنينا تامانو شطا "المعسكر الوطني"، ومائير كوهين "يش عتيد". ويأتي ذلك، علماً أن حزب الليكود عارض في دورة الكنيست السابقة خلال ولاية حكومة بينيت-ليبيد، تشكيل مثل هذه اللجنة البرلمانية، وذلك كجزء من احتجاج الليكود على طريق توزيع اللجان بين الأحزاب في حينه. وأعلن رئيس الكنيست أمير أوحانا عن تأسيس لجنة السلوكيات في الكنيست، على أن تباشر أولها جلساتها اليوم الأربعاء، وستبحث في طلب شرعنة وتبييض أموال التبرعات لتمويل محاكمة نتنياهو.

ووفقاً لصحيفة "يسرائيل هيوم"، ستمتع لجنة السلوكيات البرلمانية الجديدة لتفويض رئيس الحكومة نتنياهو بتلقي أموال التبرعات البالغة أكثر من مليون شيكل. وقال رئيس الكنيست، أوحانا، في بيان صادر

عنه إن "لجنة السلوكيات هي ركيزة أساسية في النشاط العادي والمستمر للكنيسة. أشكر أعضاء الكنيسة من المعارضة والائتلاف الذين وافقوا على تولي الدور. أرى أن عمل اللجنة مهم جدا للمساعدة في تثبيت السلوك اللائق والحوار المحترم في الكنيسة."

يشار إلى أن لجنة السلوكيات هي لجنة تحاكم وتقاضي أعضاء الكنيسة على المخالفات السلوكية التي ارتكبوها وبضمن ذلك التصريحات والسلوك غير الطبيعي. يمكن للجنة فرض عقوبات على أعضاء الكنيسة مثل الحد من النشاط البرلماني والإبعاد لفترة عن جلسات الهيئة العامة للكنيسة أو اللجان البرلمانية.

* * *

تقدير

ملخص التقدير الاستراتيجي 2023: هزات جيوسياسية تلتقي مع زيادة حدة التحديات الداخلية

بقلم البروفيسور مناويل تريختنبرغ - رئيس مركز دراسات الأمن القومي

سنة 2022 تميزت بتسريع العمليات في الفضاء العالمي والاقليمي والاسرائيلي - الفلسطيني والداخلي الاسرائيلي، التي تتحدى الأمن القومي لإسرائيل، وتتحدى نظريات وتوجهات سياسية قائمة وتقتضي بناء على ذلك اعادة تقدير للواقع الآخذ في التشكل وبلورة سياسية وفقا لذلك. جزء من هذه العمليات وصل خلال العام 2022 الى انعطافة واضحة في الوقت الذي تواصل فيه التحديات الاخرى التطور بالتدرج، الامر الذي يصعب على اعادة التفكير بخصوص النظريات الاستراتيجية السائدة رغم الاخطار التي تنطوي على استمرار الوضع القائم. ومن بين العمليات التي وصلت في السنة الماضية الى انعطافة، والتي لم تعد تسمح بالتمسك بالنماذج القائمة، تبرز ثلاث عمليات:

1- ازدياد حدة المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، التي بدأت في فترة ولاية الرئيس براك اوباما وتحولت في العام 2022 الى مواجهة واضحة ومتعددة الابعاد بين دولتين عظميين، والتي اصبحت المشكل الرئيسي للساحة الجيوسياسية العالمية.

2- الخطوات العنيفة التي اتخذتها روسيا تجاه اوكرانيا منذ ضمها لشبه جزيرة القرم في 2014، وتطورت في السنوات التالية ووصلت في 2022 الى حرب شاملة على اراضي اوكرانيا، والتي تمز السلم الاوروبي الذي ساد في القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

3-السعي الذي لا ينقطع لإيران من اجل التوصل الى الذرة حولها في 2022 الى دولة عتبة نووية بالفعل ، وذلك في ظل غياب إطار مقيد لاتفاق (ج. سي. بي. أو. إي، تحول الى "شخص يمشي وهو ميت")، وإزاء عدم استعداد الولايات المتحدة لأن تضع أمامها تهديدا رادعا موثوقا.

هذه العمليات متشابكة ببعضها البعض وتثير عدد من الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية والامنية لإسرائيل. هكذا، المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وغزو روسيا لأوكرانيا تدفع اسرائيل الى اختيار جانب، خلافا لسياستها حتى الآن، حيث أن اسرائيل اقامت في السنوات الاخيرة علاقات متشعبة، سواء مع الصين أو مع روسيا، والتي ساعدتها اقتصاديا وسياسيا. الضغط المتزايد على اسرائيل للتمحور في هذا السياق يضع أمامها معضلات ثقيلة الوزن، وتغيير السياسة في اعقاب ذلك الذي يمكن أن يقلص بشكل كبير فضاء مناورتها السياسية – الامنية. اضافة الى ذلك الولايات المتحدة تركز على المواجهة مع الصين ومع روسيا، لذلك هي مستعدة اقل بكثير مما كانت في السابق لتدخلها في الشرق الاوسط أو اتخاذ مبادرات بخصوص المنطقة.

بخصوص إيران فان تحولها فعليا الى دولة حافة نووية (حتى لو كان بدون اعلان رسمي) في حين تستمر جهودها للتمركز في ارجاء المنطقة هي بلا شك التهديد الحقيقي الاكبر على اسرائيل، التي لا يوجد لها الآن أي خيارات مواجهة مرضية. الى جانب ذلك التعاون بين إيران وروسيا في حربها في اوكرانيا يضع تحد كبير آخر، سواء بمعنى امكانية التسلح بوسائل قتالية متطورة أو من ناحية الدعم السياسي – الاقتصادي الذي يمكن لروسيا أن تقدمه لها.

الى جانب الاخطار الواضحة يوجد في إنضاج هذه الخطوات ايضا جانب ايجابي وهو الوضوح: الشك الذي يرافق بشكل عام التدرج والرغبة في تصديق أن ما كان هو ما سيكون، سحق تحت قطعية التغيير – كمية اليورانيوم المخصب بمستوى 60 في المئة بحوزة إيران، التي تكفي لإنتاج أكثر من قنبلة نووية واحدة، وايضا الغزو البري الروسي حتى ضواحي كييف، لا تترك أي شك، سواء بخصوص النوايا أو بخصوص التداعيات المصيرية لهذه الخطوات.

في المقابل، في دولة اسرائيل نفسها وفي محيطها تحدث عمليات خطيرة لا تقل عن ذلك، والتي حتى لو تم تسريعها في السنة الماضية إلا أنها لم تصل الى انعطافة حادة. هذه تضع تحد مزدوج ومضاعف، حيث من الصعب جدا احداث تغيير مفاهيمي وسياسي طالما أنه لا يتم رؤية مقابل جوهري في الواقع وعلى مستوى التهديدات المترتبة عليه. هذه الخطوات تحدث في ثلاثة سياقات رئيسية:

الساحة الفلسطينية

السلطة الفلسطينية واصلت الضعف وفقدان السيطرة على الارض، خاصة في السامرة، في نفس الوقت الذي فيه معركة نهاية الرئيس محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية دون أن يظهر له وريث متفق عليه وبدون أن يتم اعداد آلية لنقل السلطة بشكل مرتب. الفراغ الحكومي في مناطق السلطة، الى جانب غياب افق سياسي، دفعت موجة عمليات متفرقة وتنظيمات محلية مثل "عرين الاسود"، وهذه حثت اسرائيل على اتخاذ نشاطات متزايدة هناك وزادت بدرجة ملحوظة الامكانية الكامنة لاندلاع مواجهات واسعة. في موازاة مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة يتسع من خلال الانزلاق الفعلي الى واقع "دولة واحدة"، الذي يهدد باستبعاد خيارات مستقبلية لاتفاق، يتحدى دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. الاخطار التي تكتنف هذه العمليات يمكن أن تتعاظم ازاء تشكيل حكومة جديدة في اسرائيل، التي تؤيد بشكل صريح تعميق التمسك بكل اجزاء ارض اسرائيل، وحتى الضم. كل ذلك يمكن أن يصعب جدا على اسرائيل في الساحة الدولية، لا سيما في مواجهتها للتهديد الايراني.

الساحة الداخلية

التوتر بين القطاعات والمعسكرات المختلفة في اسرائيل ازدادت جدا في السنة الماضية، وهي يرافقها تقاطب وتطرف على الصعيد السياسي. الائتلاف الذي تشكل في اعقاب الانتخابات للكنيست الـ 25 يطرح اجندة يمينية واضحة، التي يراها جزء كبير من الجمهور كأجندة متطرفة وحتى مهددة لروح دولة اسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. هذا في حين أن المجتمع الاسرائيلي هو مجتمع ممزق ومقسم أكثر من أي وقت مضى، بعد انتهاء أربع سنوات على عدم الاستقرار السياسي والتحريض ونزع الشرعية المتبادلة. كل ذلك يطرح علامات استفهام مقلقة بخصوص مجرد القدرة على الحفاظ على أسس النظام الديمقراطي، واستقلالية منظومة القضاء وانفاذ القانون، والتوازنات على صعيد الدين والدولة وايضا حقوق الفرد. علامات الاستفهام هذه تشكل تهديدا للأمن القومي الاسرائيلي – سواء في اعقاب امكانية كامنة لاندلاعات عنيفة على شاكلة "حارس الاسوار"، ولا يقل عن ذلك اهمية بسبب المس بشعور التضامن والتماهي مع الجماعة، وهي امور حيوية لاستمرار تحمل عبء مواجهة التحديات ثقيلة الوزن من الخارج.

العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الجاليات اليهودية في أمريكا

العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة والتي هي دخر كبير للامن القومي في اسرائيل يتم تحديدها على يد تحديات سياسية – اجتماعية امريكية داخلية، وعلى يد ابتعاد الجاليات اليهودية هناك عن اسرائيل، ضمن

امور اخرى، ردا على ما يحدث في اسرائيل نفسها. تعزز التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الامريكي من جهة، والتحدي في اليمين تجاه النخب التي ينتمي اليها جزء كبير من يهود شرق الولايات المتحدة من جهة اخرى، ضعضع قواعد الدعم لإسرائيل وكذلك مكانة الجاليات اليهودية. الاهتمام المتضائل للولايات المتحدة في الشرق الاوسط، الى جانب تشكيل حكومة يمينية واضحة في اسرائيل في الوقت الذي فيه الادارة الامريكية تمسك بأجندة ليبرالية، تزيد خطوات الابتعاد. هذه العمليات تهدد بقضم الدعم التقليدي الامريكي لإسرائيل في كل المجالات - السياسية والامنية والاقتصادية - وهكذا المس بشكل كبير بالمكانة الدولية والاقليمية لإسرائيل، بقوتها الاقتصادية وقدرتها على مواجهة التهديدات الرئيسية عليها، وعلى رأسها إيران.

التحديات التي تنبع من الخطوات في الساحة الفلسطينية وفي داخل اسرائيل وفي العلاقات مع الولايات المتحدة، جميعها متضافرة معا: ما يحدث في يهودا والسامرة ينعكس على الداخل ويزيد التوتر والتطرف السياسي في اسرائيل، والذي يمنع أي نقاش موضوعي وواقعي حول القضية الفلسطينية، وبذلك يغلقون دائرة مفرغة تغذي نفسها. ايضا ما يحدث في يهودا والسامرة وداخل دولة اسرائيل يؤثر بشكل سيء، سواء على اليهود في امريكا أو على الادارة الامريكية في الوقت الذي فيه ابتعاد هؤلاء عن اسرائيل يزيد في اوساطها الاستقطاب الداخلي.

ولكن ليس مثلما في حالة المواجهة بين الولايات المتحدة والصين أو تحول إيران الى دولة حافة نووية، الخطوات المرتبطة بالساحة الفلسطينية وبالساحة الداخلية الاسرائيلية وبالعلاقات مع الولايات المتحدة لم تصل بعد الى نقطة حاسمة أو الى درجة ازمة حقيقية. التدرجية التي تميزها تسمح بمجال نفي وتعزز عدم الاستعداد لمواجهة الاخطار الشديدة المرتبطة بها. "ليس كما تصرخ"، سيقول من ينفون الاستنتاجات المنطقية التي تظهر من استمرار هذه الخطوات، وبهذا فهم يبررون افضليات السياسة القائمة (مثل "ادارة النزاع" في السياق الفلسطيني) وغياب مبادرة تهدف الى وقف توجهات سلبية. في المقابل، لا شك أن "اتفاقات ابراهيم" بين اسرائيل وبين بعض الدول في الشرق الاوسط خلقت واقع اقليمي جديد، في اطاره اسرائيل تبتعد عن صورة "فيلا في الغابة" وترتسم بالتدريج كنوع من الدولة العظمى الاقليمية التي يمكنها الاندماج في الفضاء في سياقات كثيرة - الامن، الاقتصاد، الابداع، المياه، الطاقة ومكافحة تغير المناخ. الى جانب الفائدة الواضحة التي تكتنف تعميق العلاقات مع الدول التي وقعت على هذه الاتفاقات، فان عملية التطبيع تخفي في طياتها امكانيات كامنة واضحة، سواء بسبب توسعها، بحيث تضم دول اخرى، أو كرافعة لتحسين العلاقات مع الاردن ومصر. مع ذلك، من الواضح أن تجسيد الامكانية الكامنة سيكون مرتبط بشكل كبير بسلوك اسرائيل امام الساحة الفلسطينية وبجودة علاقاتها مع الولايات المتحدة.

في العام 2023 دولة اسرائيل تقف امام تجمع مقلق، حتى مقلق جدا، لتوجهات خارجية وداخلية متحدية، جزء منها خطير جدا، مثل تغيرات جيوسياسية حادة تضيق مجال مناورتها؛ صعود درجة في تهديد إيران؛ تدهور متعدد الابعاد في يهودا والسامرة؛ استقطاب سياسي داخلي في النسيج الديمقراطي ويدمر التكافل الاجتماعي؛ فجوة كبيرة في العلاقات مع الولايات المتحدة والجاليات اليهودية هناك.

لا شك أن التهديد الايراني هو الاكثر اهمية وخطورة من بين كل هذه التهديدات، حيث أمامه لا يوجد لإسرائيل أي رد مرضي، على الاقل ليس في المدى القصير، وقدرة تأثيرها على الخطوات الاقليمية والعالمية التي تؤثر على تحدي إيران، محدودة جدا. كل توجه تحاول اسرائيل الدفع به قدما امام إيران - سواء بناء خيار هجومي مع تشكيل تهديد حقيقي من اجل تحقيقه أو لعب دور فاعل ومؤثر في الخطوات الدولية، مثل اعادة فرض العقوبات عن طريق الدول الاوروبية أو دعم محاولة العودة الى اتفاق ما مع إيران - سيكون بحاجة الى دعم قوي من قبل الولايات المتحدة وتعاون واسع معها. في اوضاع متطرفة فان اسرائيل ستعرف دائما كيفية العمل وحدها، لكن يجب بذل كل جهد ممكن من اجل عدم الوصول الى هذه الاوضاع لأسباب معروفة.

من هنا يجب على اسرائيل أن تعمل بشكل حثيث على محاربة التوجهات السلبية التي تقضم العلاقات مع الولايات المتحدة ومن اجل تعزيز الحوار الوثيق، الموضوعي والحيثوي، مع الادارة الامريكية ومع الكونغرس. ايضا يجب عليها تعميق وتوسيع العلاقات والتفاهات مع الجاليات اليهودية في امريكا، التي هي ركيزة داعمة وايضا مصدر هام للتأثير على سياسة الولايات المتحدة. بكلمات اخرى، قدرة مواجهة اسرائيل للتهديد الايراني ترتبط بدرجة كبيرة، وحتى حاسمة، بتأمين الدعم من الولايات المتحدة. وبالتالي، تعزيز العلاقة والثقة المتبادلة معها. لذلك، التأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة يجب أن يكون ورقة عباد الشمس الاساسية لسياسة اسرائيل الخارجية والامنية، وبناء عليها يجب فحص أي عملية يتم اقتراحها وأي مبادرة.

في السياق الداخلي الاسرائيلي وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مشكوك فيه إذا كانت الحكومة الجديدة في اسرائيل سترغب أو تكون قادرة على العمل من اجل تخفيف التوجهات السلبية التي تحدث، وبالأحرى، مشكوك فيه إذا كانت ستتحرك عمليات معاكسة. بدون التنكر للجوانب السياسية التي ترافق كل تصريح أو توصية لسياسة في هذه السياقات فان من دور والتزام معهد بحوث الامن القومي أن يشير الى تداعيات السياسة التي تلوح في الأفق، سواء بخصوص ما من شأنه أن يحدث على الارض على المدى القصير (أي اندلاع اعمال عنف في يهودا والسامرة، زيادة حدة الاستقطاب والغليان الداخلي) أو بخصوص المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وبالتالي بخصوص القدرة على مواجهة إيران.

بخصوص المدى الابعد فان طمس الحدود بين دولة اسرائيل وبين يهودا والسامرة من الناحية الديمغرافية والاقتصادية والبنى التحتية، وحتى القانونية، تشكل خطرا حقيقيا على كون اسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وبالتالي على كل المشروع الصهيوني. ايضا القضم في اسس الديمقراطية الاسرائيلية في مجمل مكوناتها يشكل تهديد خطير لا يقل عن ذلك. في هذه السنة سنحتفل في السنة الـ 75 على اقامة دولة اسرائيل، والى جانب الانفعال من انجازاتها الكبيرة في مجالات كثيرة جدا، يجب علينا أن نحلل بمهنية وهذوء وبدون نفاق التحديات الكبيرة على الامن القومي في اسرائيل، وايضا الفرص. احدى الصعوبات الخاصة التي وقفت امامنا في هذه المرة هي علامات استفهام تتعلق بالسياسة التي ستتبعها حكومة اسرائيل في السياقات ذات العلاقة (ما وراء الجانب التصريحي). وبناء على ذلك من الصعب أن نوصي باتجاهات سياسية مرغوبة طالما أن علامات الاستفهام هذه بقيت على حالها. رغم ذلك فان الدرسين الاساسيين اللذين يظهران في تحليل معظم القضايا التي تمت مناقشتها في التقدير الاستراتيجي لإسرائيل 2023، هما:

-اهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة وتعزيزها كأساس منظم شامل في تشكيل السياسة الخارجية والامنية لإسرائيل، خاصة امام التحدي الايراني.

-ضرورة فهم واستيعاب التداعيات الخطيرة لاستمرار وزيادة حدة التوجهات القائمة في السياق الفلسطيني وفي السياق الاسرائيلي الداخلي. من هنا تأتي الحاجة الملحة الى تغيير الاتجاه. اسرائيل عرفت كيفية النهوض وكيف تقوم بذلك عند وصولها الى مفترقات طرق حاسمة في السابق. نحن نأمل في أن تعرف كيف ستقوم بذلك ايضا في هذه المرة.

* * *

تقارير

يديعوت أحرونوت: بومبيو مهاجم نتنياهو: المسرب كذب. هالي؟ تأمر لإقالة نائب الرئيس

بقلم دانيال أديلسون

ترجمة الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

اتهم وزير الخارجية السابق الذي يُعتبر مرشحًا محتملاً في السباق الرئاسي لعام 2024 مايك بومبيو في كتاب سيرته الذاتية "Never Give an Inch: Fighting for the America I Love" رئيس الوزراء بالتسريب عن التزام أميركي بتحالف دفاعي قبل انتخابات 2020: "كان يعلم أنها كذبة، لكنه اختار تسريب الأشياء على أي حال من أجل الترويج لنفسه خلال فترة الانتخابات لأنها" كانت قصة جيدة بالنسبة له". ونقل عن السفارة لدى

الأمم المتحدة في الماضي نيكي هيللي: "قالت أشياء لطيفة عن إسرائيل، لم تفعل أكثر من ذلك". وذكرت صحيفة "فورورد" اليهودية الأميركية أن بومبيو يشير في كتابه إلى إعلان رسمي صادر عن نتنياهو بعد اجتماع مدته 90 دقيقة كان مقرراً بناءً على طلبه بين ممثلي الدولتين في لشبونة. البرتغال في كانون الأول \ديسمبر 2019. في ذلك الوقت، كان نتنياهو بعد حملته الانتخابية الثانية في ذاك العام - وقبل الثالثة على التوالي - يعمل على حشد الدعم في خطته لضم أجزاء من يهودا والسامرة.

كتب بومبيو أن نتنياهو بدأ الاجتماع لأنه كان يخشى أن جاريد كوشنر. صهر الرئيس السابق دونالد ترامب ومستشاره الذي كان من المقرر أن يعلن في أي لحظة عن "صفقة القرن" من إدارة ترامب لتعزيز السلام في الشرق الأوسط، سيكون" على استعداد للتخلي عن شرق القدس". كان بومبيو. إلى جانب كبير مستشاريه بريان هوك. جزءاً من الفريق الأميركي الذي يعمل على الصفقة.

يتطلب التحالف الدفاعي الذي تحدث عنه نتنياهو مع الأميركيين موافقة الطرفين قبل أي عمل عسكري، كما يتطلب إرسال قوات مشتركة لأي حرب أو عملية كبرى يشاركان فيها. وقال نتنياهو عقب الاجتماع في لشبونة: "اتفقنا على دفع قضية التحالف الدفاعي التي لها أهمية كبيرة إلى الأمام".

كرّر بومبيو. وهو مسيحي إنجيلي. في الكتاب التزامه بمواصلة "العلاقة الخاصة" بين إسرائيل والولايات المتحدة، "لأن بقاءها مهم لأمن وازدهار كل أميركي". كتب بومبيو أنه استلهم من قصة تأسيس إسرائيل وأنه ملتزم "بالحفاظ عليها قوية" أكثر من أي وقت مضى.

وليس نتنياهو وحده هو الذي يتعرض لانتقادات في الكتاب الجديد: يهاجم بومبيو أيضاً أحد المرشحين المحتملين الذين من المحتمل أن يواجهوه في السباق الرئاسي - سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة نايك هيلي. ويتهمها بالتآمر للإطاحة بنائب الرئيس مايك بنس بمساعدة كوشنر وزوجته إيفانكا ترامب بومبيو، ثم قال: إن هالي ليست "لاعبة فريق" وتركز بشكل كبير على طموحاتها السياسية.

بعد عامين من عملها في الأمم المتحدة، أعلنت هيلي أنها ستغادر لقضاء المزيد من الوقت مع عائلتها، ولكن وفقاً لبومبيو، ضللت هيلي رئيس موظفي البيت الأبيض آنذاك جون كيلي عندما دخلت المكتب البيضاوي مع كوشنر ورفاقه.

على الرغم من أن فترة عمل هيلي في الأمم المتحدة لم تكن طويلة، إلا أن تصريحاتها العلنية لصالح إسرائيل سرعان ما جعلتها صديقة كبيرة للدولة في نظر الإعلام الجمهوري والجالية اليهودية في البلاد. وأدت دور البطولة في مؤتمرات المنظمات اليهودية المهمة السنوية، وكانت تعتبر أول جمهورية يمكن أن يفوز في الانتخابات بأغلبية الأصوات اليهودية. ووالد جاريد كوشنر نفسه تشارلز هو أحد أكبر المتبرعين والداعمين لها.

يدعي بومبيو في كتابه أن التقدير والسحر المحيط بهالي مبالغ فيهما. وكتب: "قالت أشياء لطيفة عن إسرائيل، لكنها لم تفعل الكثير أكثر من ذلك"، واصفًا عملها بأنه "أقل أهمية بكثير مما يعتقد الناس". ويصف استقالتهما بأنها تخلّ عن مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة على وجه التحديد في وقت كانت هناك حاجة ماسة لحمايتها. وكتب بومبيو: "لقد وصفت دورها بأنه مواجهة مباشرة للطغاة، فلماذا ترك مثل هذا العمل المهم في مثل هذا الوقت المهم؟".

وردت هايلى بأنها: "الأكاذيب والقييل والقال لبيع كتاب"، وأضافت في مقابلات مع وسائل الإعلام: "لا أعرف لماذا قال ذلك، لكن هذا بالضبط هو سبب بقائي خارج واشنطن قدر الإمكان للابتعاد عن الدراما".

أعلنت هيلي بالفعل في مناسبات عديدة في الماضي أنها ستعلن رسميًا قرارها بالانضمام إلى السباق الرئاسي في المستقبل القريب. ومن المتوقع أن يركز بومبيو، من جانبه، على حملة المبيعات للترويج لكتابه، قبل أن يعلن هو أيضًا عن قرار نهائي.

في المقابل، أعلن الرئيس السابق ترامب بالفعل أنه سيترشح في العام 2024 وسيحاول أن يصبح ثاني رئيس في تاريخ الولايات المتحدة يفوز مرتين غير متتاليتين. ووفقًا لوكالات المراهنات، فإن المرشح الرئيس للفوز في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري - متقدمًا على ترامب وهالي - هو حاكم فلوريدا رون ديسانتييس.

* * *

تاييمز أوف إسرائيل: وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي يقوم برحلة سرية إلى الإمارات لتدقيق زيارة نتنياهو

ورد أن وزير الشؤون الاستراتيجية يحاول تهدئة المخاوف بشأن دور اليمين المتطرف في الحكومة الجديدة، خاصة بعد العاصفة الدبلوماسية التي أشعلتها زيارة بن غفير للحرم القدسي

بقلم جيكوب ماغيد

قام وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر بزيارة سرية لدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الأحد لمناقشة زيارة محتملة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بحسب ما أكده مسؤول مطلع على الأمر لتاييمز أوف إسرائيل. وديرمر، الذي لعب دورًا فعالًا في مفاوضات اتفاقيات إبراهيم، التي شهدت تطبيع إسرائيل للعلاقات مع أبو ظبي عندما كان سفيرًا للولايات المتحدة، هو أول وزير إسرائيلي يزور الإمارات منذ تشكيل الحكومة الجديدة.

وكانت زيارة ديرمر تهدف أيضًا إلى طمأنة أبو ظبي فيما يتعلق ببعض أعضاء اليمين المتطرف في الحكومة الجديدة، لا سيما بعد أن قام وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بدخول مثيرة للجدل إلى الحرم القدسي في وقت سابق من شهر يناير، وفقًا لما أوردته موقع "والا" الإخباري، الذي كان أول من أبلغ عن زيارة ديرمر.

وذكر موقع "والا" إن رئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغي رافق ديرمر في الرحلة. وكان من المقرر أن يقوم نتنياهو بأول زيارة رسمية للدولة الخليجية عدة مرات قبل مغادرته السلطة في عام 2021، لكنه لم يقم بالرحلة في النهاية. وكان من المقرر أيضا أن يقوم بالزيارة في يناير، لكن تم إلغاؤها في أعقاب انتقادات أبو ظبي الشديدة لزيارة بن غفير. وأثارت هذه الخطوة، التي أداها أيضا السعودية والأردن ومصر وتركيا، دعوات للتهدة وحماية الوضع الراهن الحساس من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي، وقوبلت بتهديدات من قبل حركة حماس في غزة.

وقال مقربون من نتنياهو لموقع "واينت" الإخباري في ذلك الوقت إنه لا توجد صلة بين المسألتين، وأنه تم تأجيل الزيارة لاعتبارات لوجستية. وقال المسؤول المطلع على الأمر يوم الأحد إن نتنياهو لا يزال يعتزم أن تكون الإمارات وجهة أول رحلة له إلى الخارج، على الرغم من التأخير. وعلى الرغم من وجود دلائل تشير إلى نقاط ضعف في اتفاقيات إبراهيم – مثل نقص السائحين الإماراتيين والبحرينيين في إسرائيل خلال العامين الماضيين – فإن العلاقات الرسمية بين القدس وأبو ظبي تبدو قوية، حتى أنها تجاوزت المخاوف من تأثير العلاقات بانتخاب حكومة نتنياهو المتشددة.

واتصل رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بنتنياهو لتهنئته بعد أداء اليمين الدستورية. كما اتصل وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان لتهنئة نظيره الإسرائيلي الجديد إيلي كوهين. وفي الشهر الماضي، التقى سفير الإمارات لدى إسرائيل محمد آل خاجة مع سموتريتش، بعد أقل من أسبوع من تصويره وهو يحيي بن غفير بحرارة.

لطالما دعا سموتريتش إلى توسيع المستوطنات على نطاق واسع وضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية دون منح حقوق متساوية للفلسطينيين في تلك المناطق. وأطلقت الإمارات "اتفاقيات إبراهيم" مقابل وعد من حكومة نتنياهو آنذاك بعدم المضي قدما في الضم لأجزاء من الضفة الغربية.

* * *

خطة الائتلاف لشطب ترشيح الأحزاب العربية

ترجمة: باسل مغربي . موقع عرب 48

قدّم رئيس الائتلاف الحكومي ورئيس لجنة الكنيست، أوفير كاتس، من حزب الليكود، مشروع قانون من شأنه "إلزام" المحكمة الإسرائيلية العليا بشطب ترشيح مرشح، أو حزب، حتى لو أدلى، أو صدرت عنه بعض التصريحات الداعمة لما وصفه بـ"الإرهاب"، في خطوة يعدّ أعضاء الكنيست العرب، والأحزاب العربية، المستهدفين المباشرين من ورائها.

جاء ذلك بحسب ما أفادت القناة الإسرائيلية 12، في تقرير نشرته، مساء الثلاثاء، موضحة خلاله أن مشروع القانون "سينتج عنه اضطراب المحكمة العليا إلى شطب ترشيح مرشح، حتى لو أدلى ببعض التصريحات الداعمة للإرهاب، أو (للمنقذ)". كما ينصّ مشروع القانون على أنه "سيكون من الممكن شطب ترشيح حزب ضمن قائمة"، بحسب القناة التي أشارت إلى أنه "كان من الصعب شطب ترشيح التجمع الوطني الديمقراطي في الماضي، لأنه كان جزءاً من القائمة المشتركة، بينما إذا تم تمرير مشروع القانون، فسيكون من الممكن شطب ترشيحه على الرغم من ذلك".

وشدّدت القناة على أن مشروع القانون إن صودق عليه، فلن تكون المحكمة بحاجة إلى "كثير من الأدلة الدامغة"، من أجل شطب ترشيح حزب أو شخص ما. وأشارت إلى أن "جميع أحزاب الائتلاف كانت قد وافقت على تغيير البند 7' أ، الذي يحدد من يمكنه أو لا يمكنه الترشح للكنيست"، وذلك ضمن اتفاقيات الائتلاف التي شكّلت الحكومة. وذكرت القناة أن "مقصد" أحزاب الائتلاف "كان واضحاً" حينها، وهو "تبسيط شروط شطب ترشيح الأحزاب العربية، والتسبب في شطب ترشيح مزيدٍ من الأحزاب العربية". وأوضحت أن رؤساء الائتلاف "اتفقوا في ما بينهم على الترويج لقانون يؤدي إلى شطب ترشيح القوائم العربية"، مشيرة إلى أن أعضاء كنيست في الائتلاف "يعملون على صيغ مختلفة"، بُغية تحقيق الهدف ذاته، على غرار مشروع القانون الذي قدّمه كاتس.

ووفق القناة، فإن الائتلاف ينتظر تمرير قانون "التغلب" على قرارات المحكمة العليا، لاستكمال التشريع المذكور، وذلك خوفاً من إبطاله من قبل المحكمة العليا. وبموجب مشروع القانون، سيتمّ "تغيير معايير شطب ترشيح أعضاء الكنيست وتوسيعها، بحيث تكون المحكمة العليا ملزمة بشطب أعضاء الكنيست العرب"، إذا ما اعتُبر أنه دعم ما تصفه إسرائيل بـ"الإرهاب". وذكر تقرير القناة أنه "بينما يتعين... اليوم، على سبيل المثال، إثبات وجود (أدلة) كبيرة من الدعم للإرهاب حتى يتم شطب ترشيحه"، سيكون كافياً لتقديم أدلة "فردية، لشطب ترشيح قائمة أو عضو في الكنيست"، لافتاً إلى أن ذلك يعني أنه "حتى لو ذهب عضو كنيست لإعالة عائلة منفذ (عملية)، أو نشر منشور دعم، فسيتمّ تنحيته فوراً".

* * *

خطة حكومة نتنياهو لتسريع وتيرة الاستيطان وتكريس الضم الفعلي

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

تواصل الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو، تحركاتها لفرض الأجندة اليمينية الدينية القومية على السياسات الإسرائيلية، عبر سلسلة من المخططات و"الإصلاحات" التي من شأنها إحداث تغيير جذري في طبيعة النظام الإسرائيلي عبر سياسات داخلية تتعلق بالعلاقة بين السلطات، وكذلك عبر تكريس واقع جديد

في الضفة الغربية من شأنه الإنهاء على فرص تنفيذ حل الدولتين عبر تعزيز الاستيطان وتسريع وتيرته والضم الفعلي لمناطق في الضفة.

وكشف تقرير أوردته صحيفة "يسرائيل هيوم" عن سلسلة طويلة من الخطوات "غير المسبوقة" لتسوية وتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة المحتلة، تجري مناقشتها في إطار المساعي لتنظيم العلاقة بين وزير الأمن في الحكومة الإسرائيلية، يوآف غالانت، والوزير في وزارته، بتسلئيل سموتريتش، الذي حصل على صلاحيات غير محدودة في الضفة.

وفي لقاء مع رؤساء المجالس الاستيطانية، كشف غالانت عن بعض الإجراءات التي تخطط لها حكومة نتنياهو ولم ترد في الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود وحزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" - تسوية البؤرة الاستيطانية العشوائية "إفياتار"، وتعديل القانون الذي سنّه الكنيست في 2005 لتنظيم خطة الانفصال عن غزة التي فككت إسرائيل بموجها أربع مستوطنات شمال الضفة، بما يسمح بعودة المستوطنين إلى بؤرة "حوميش" الاستيطانية، وتعزيز البنية التحتية وتأمين البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة، وغيرها من الإجراءات.

الإجراءات الجديدة... غير المعلنة

وتشمل الإجراءات الجديدة التي كشف عنها غالانت وأوردتها الصحيفة في تقرير صدر عنها اليوم، الأربعاء، دعوة "المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)" لعقد جلسة فورية، يصادق خلالها على العشرات من المخططات الاستيطانية التي "تعطلت" في العام ونصف العام الماضيين، والمصادقة على بناء نحو 18 ألف وحدة استيطانية جديدة خلال الأشهر المقبلة. كما تخطط الحكومة الجديدة لتعديل جدول جلسات المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة، لينعقد مرة كل شهر، عوضاً عن انعقاده مرة كل ثلاثة أشهر خلال حكومات نتنياهو السابق، في حين أشارت "يسرائيل هيوم" إلى أن المجلس لم ينعقد سوى مرتين خلال ولاية حكومة بينيت - ليبيد السابقة.

مراحل "الثورة الاستيطانية" لحكومة نتنياهو:

- المصادقة على 18 ألف وحدة استيطانية جديدة
- انعقاد المجلس مرة كل شهر وليس مرة كل ثلاثة أشهر
- لجنة فرعية للمصادقة على بناء استيطاني لا يشمل وحدات سكنية
- 3 توابع وليس 5 للمصادقة على المخططات الاستيطانية

- تجاوز وزارة الأمن والمؤسسة العسكرية و"تمدين" الإدارة المدنية في الضفة
- "ضم مصغر" عبر إدارج الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية

وسيتم إنشاء لجنة فرعية منبثقة عن المجلس، لتسريع وتيرة المصادقة على مخططات بناء في الضفة لا تشمل وحدات سكنية للمستوطنين، مثل رياض الأطفال ومنشآت صناعية، على أن تجتمع هذه اللجنة الفرعية بشكل متكرر - كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع - للموافقة على المخططات التي تعدها الحكومة في هذا الإطار.

زيادة عدد المستوطنين وتسريع وتيرة البناء الاستيطاني

وتشمل المخططات الإسرائيلية كذلك اختصار عملية المصادقة على المخططات الاستيطانية الجديدة، لتقليص الفترة الزمنية بين عملية التخطيط والبدء الفعلي بعمليات البناء، وذلك عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة للمصادقة على المخططات الجديدة من خمسة إلى ثلاثة توقيعات، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة البناء الاستيطاني، وتقليص الفترة الزمنية بين التخطيط والبناء بعدة أشهر.

ووفقا للتقرير، فإن الهدف الواضح الذي وضعه وزراء الحكومة الإسرائيلية الحالية هو زيادة عدد المستوطنين في الضفة بمئات الآلاف في السنوات القادمة؛ وفي سبيل ذلك، تسعى الحكومة - كما اتضح من خلال الاتفاقيات الائتلافية - إلى تقليص سلطة الجيش على "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة، في عملية وصفها الصحيفة بـ"تمدين" الجهاز عبر وصله مباشرة بالوزارات الحكومية المختصة، لتعمل على تقديم خدمات للمجالس الاستيطانية والمستوطنين دون الحاجة إلى وساطة وزارة الأمن أو قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال المسؤول عن "وحدة التنسيق" و"الإدارة المدنية".

تجاوز السلطات الأمنية

ووفقا للاتفاقيات الائتلافية، ستنتقل المسؤولية عن "وحدة تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق" المحتلة، و"الإدارة المدنية" لسلطة سموتريتش، الذي سيكون مسؤولا كذلك عن تعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق "أنشطة الحكومة (الإسرائيلية) في المناطق" المحتلة، علما بأنه منذ تأسيسها عام 1981، فإن تعيين رئيس الإدارة المدنية، وهو ضابط برتبة عميد، لا يخضع لأي تدخل سياسي ويقتصر التعيين على قرار من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، يصادق عليه وزير الأمن، وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين المنسق، وهو ضابط برتبة لواء.

والإدارة المدنية هي المسؤولة عن المصادقة على مخططات البناء الفلسطينية وبناء المستوطنات في المنطقة (ج)، وقسم التفيتيش في الإدارة مسؤول عن الكشف عن البناء "غير القانوني" وهو القسم الذي يقوم، من بين أمور أخرى، بتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية، بموجب القانون الإسرائيلي (لم تقم على ما يسمى

ب"أراضي دولة"). كما أن الإدارة مسؤولة أيضاً عن إصدار تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين وكذلك الاتصال بالسلطة الفلسطينية بشأن القضايا المتعلقة بالتنسيق الأمني والمدني، وبناء البنية التحتية مثل شق الطرق أو مد شبكة المياه.

تكريس للضم الفعلي

وعقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتياهو، أمس الثلاثاء، جلسة ثلاثية بمشاركة غالانت وسموتريتش، لتنظيم عملية نقل المسؤولية عن الإدارة المدنية ووحدة التنسيق إلى سموتريتش، الأمر الذي تعارضه أجهزة الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك رئيس الأركان السابق، أفيف كوخافي، الذي صرح بذلك قبل انتهاء فترة ولايته قبل نحو أسبوعين.

ووصف التقرير هذه العملية بـ"تطبيع" حياة المستوطنين في الضفة ومساواتها بسكان المدن الإسرائيلية، ما يعني بكلمات أخرى الضم الفعلي لهذه المناطق الفلسطينية في الضفة لسيادة الاحتلال الإسرائيلي، وتكريس واقع الأبارتهايد. بحيث يحظى المستوطنون اليهود بنظام حكم يشتمل على امتيازات، بينما تمارس حكومة الاحتلال القمع بجميع أشكاله بحق السكان الفلسطينيين. كما تناقش الحكومة الإسرائيلية، "بجدية"، على حد تعبير "يسرائيل هيوم"، "تغيير المعطيات الرسمية والبيانات المتعلقة بالمستوطنين في جميع الوزارات الحكومية، بحيث ترفع عددهم من نصف مليون مقيم في יהودا والسامرة، إلى 2.5 مليون، بما يشمل السكان العرب"، أي إدراج السكان الفلسطينيين في المعطيات الرسمية الإسرائيلية، في تجل صارخ لعملية الضم الفعلي. وكشف التقرير أنه تمت مناقشة هذا المقترح خلال اجتماع غالانت مع رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة. وبحسب التقرير فإن الهدف من هذا الإجراء، هو تعزيز مصادقة الجهات الحكومية المعنية على مخططات لتعزيز البنية التحتية للمستوطنات في الضفة، بما في ذلك مخططات شق الطرق وبناء الجسور والأنفاق والبنى التحتية.

وظهور أرقام مرتفعة في البيانات الحكومية بشأن الأشخاص "المستفيدين" من هذه البنى التحتية، قد يسرع من عملية المصادقة على المخططات، وادعى التقرير أنه "عندما تسعى للتخطيط لبناء طريق أو استخدام آخر للبنية التحتية في هذه المناطق، فإن العدد الحقيقي للأشخاص الذين يسافرون على الطريق أو يستخدمون تلك البنية التحتية ليس فقط عدد السكان اليهود، ولكن أيضاً العرب."

خطوات فورية... إنهاء ما كان قد بدأ

وتشمل الإجراءات الإضافية التي تناقشها الحكومة للوصول إلى قرار نهائي بشأن مخططاتها الاستيطانية، تشمل استكمال المشاريع الاستيطانية التي توقفت في عهد الحكومة السابقة، وخاصة تعبيد الطرق وتطوير الطرق القائمة؛ وتعزيز الإجراءات الأمنية على الطرقات وفي محيط المستوطنات، مثل زرع المزيد من الكاميرات

وإقامة المزيد من الأسوار وغيرها من الإجراءات الأمنية، وزيادة الرقابة على قوانين المرور، وزيادة عدد أفراد أمن الاحتلال في الضفة.

ولفتت الصحيفة إلى أن انعقاد المجلس الأعلى للتخطيط والبناء، ستأجل إلى ما بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، إلى إسرائيل نهاية الشهر الجاري، مشيرة إلى أن الهدف الإسرائيلي المحدد حالياً هو الوصول إلى مليون مستوطن إسرائيلي، معتبرة إلى أنه "من الممكن مضاعفة" عدد المستوطنين في الضفة الغربية "في غضون عقد".

* * *